

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٢٦٥٢ لسنة ٢٠١٥

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والتوثيق والقوانين المعدلة له :

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له :

وعلى قانون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق :

وعلى المرسوم الصادر في ١٩٤٦/٨/١٤ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقاري :

وعلى المرسوم الصادر في ١٩٤٦/٨/١٤ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقاري ومقرها ودائرة اختصاص كل منها :

وعلى المرسوم الصادر في ١٩٤٧/١١/١٣ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق :

وعلى قرار وزير العدل الصادر سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقاري وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصه اعتباراً من ١٩٤٧/١/١ :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء مأمورية للشهر العقاري والتوثيق بـ ٦ أكتوبر :

وعلى ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل للشهر العقاري والتوثيق :

قرر :

(المادة الأولى)

ينشأ فرع توثيق أول ٦ أكتوبر بالمقر الحالى التابع لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق بالعمراء رقم (٦٦) بالحي الحادى عشر ، ويتبع مكتب الشهر العقاري والتوثيق بالجيزة ، ويختص بكافة أعمال التوثيق المختلفة ، ويكون اختصاصه المكانى دائرة قسم شرطة أول ٦ أكتوبر .

(المادة الثانية)

ينشأ فرع توثيق ثانٍ ٦ أكتوبر بالقرى الحالى ، التابع لمصلحة الشهر العقارى بالعماره رقم (١١ ، ٢) - المجاورة التاسعة - المخى السادس ، بدلاً من فرع توثيق ٦ أكتوبر الحالى ، ويتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالجيزة ، ويختص بكافة أعمال التوثيق المختلفة ، ويكون اختصاصه المكانى دائرة قسم شرطة ثانٍ ٦ أكتوبر .

(المادة الثالثة)

يسرى القرار الوزارى رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بـ ٦ أكتوبر على أعمال الشهر فى نطاق مدينة ٦ أكتوبر دون أعمال التوثيق .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١٥/٤/١٥

(المادة الخامسة)

على رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق تنفيذ هذا القرار .

صدر في ٢٠١٥/٣/٣٠

وزير العدل

المستشار / محفوظ صابر